

كلمة ونص

يونس خلف

أصل الحكاية
في تمكين الزراعة!

بعد أن أصبح زيت الزيتون وحيا في بلادنا، وإنتاجه مغفوداً وأصبح الاتجاه نحو تخزين زيتون المائدة أبعد ما يكون ومرهقاً للجيوب يأتي تسويق محصول الحمضيات والحاجة لإيجاد منافذ خارجية لها سواء على الصعيد المحلي أم الدولي والتخوف من تراكم المحصول وتدني سعره أسوة بباقي المحاصيل.

والأمر نفسه بطبيعة الحال يطرح موضوع الزراعة بشكل عام التي أصبحت مكلفة لجهة فلاحه الأثقل ومتابعيتها وأجور القطف والنقل لكن إشكالية تسويق محصول الحمضيات ليست جديدة وهي معاناة تتكرر كل موسم حيث يواجه المزارع خسارة كبيرة في حال لم يتم إنقاذه وتسويق ما ينتجه من زراعة يعتمد عليها في مصدر رزقه، وفي كل مرة تتوجه الأنظار إلى دور الحكومة في دعم منتج الحمضيات ومتابعة جميع الإجراءات التي تسهم في تسويق هذا المنتج وبالتالي مساندة المزارع وتحفيزه للاستمرار في الزراعة ولعل الدور الكبير المأمول في هذا السياق هو للمؤسسة السورية للتجارة.

وبالعودة إلى الزيتون أيضاً فإن واقع الحال قد تبدل بعد تراجع كمية الزيت الناتجة عن العصر وارتفاع أسعار زيت الزيتون لأكثر من ١٠٠ بالمئة بالأسواق.

ثمة أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات واضحة حول الأسباب الحقيقية لتراجع إنتاج زيت الزيتون وهل فعلاً هناك أسباب تتعلق بالفلاح أو المزارع ويتحمل مسؤوليتها وما آثار وتداعيات سوء الموسم على المنتجين من جهة وعلى المستهلك من جهة أخرى، إضافة إلى أن هناك من يرى أن تقدير الكلفة الحقيقية لهذا المنتج غير واضحة وغير مستقرة ولا تمثل الواقع وإن كانت أسباب تراجع الإنتاج متعددة بدءاً من الظروف الجوية السيئة مروراً بقلّة عمليات الخدمة الزراعية (فلاحة، تسديد، وري ومكافحة).

إلا أن هناك شبه إجماع من الفلاحين ومنظمتهم الفلاحية على السبب الأساسي في زيادة أسعار الزيت وهو قرار السماح بتصدير زيت الزيتون دون النظر إلى حاجة السوق المحلية من الزيت، وبيغي التذكير بأن الحكاية لا تقتصر على منصات في تسويق محصول أو زراعة غيره وإنما أصل الحكاية هو هل نحتاج إلى جهود وضوابط ومحفزات لتمكين الزراعة أكثر لأنها عماد الأمن الغذائي.

الوطن

تحوّرت مداخلات المشاركين في ورشة عمل أقامتها مؤسسة ضمان مخاطر القروض في صالة المركز الثقافي بمدينة حماة على ضرورة تمديد مهلة السماح لسداد القرض إلى أكثر من عام واحد، ورفع سقفه على الأقل إلى مبلغ ٤٠٠ مليون ليرة وزيادة مبلغ الضمان للقرض أكثر من ١٠٠ مليون ليرة، والتوسع بالضمان ليشمل مشاريع توليد الطاقة البديلة «الطاقة الشمسية».

وبين مدير عام المؤسسة الدكتور قيس عثمان أن المؤسسة كفت عملها بالاشتراك مع المصارف العامة والخاصة ومصارف التمويل الأصغر، لتقديم الضمانات المصرفية للراغبين في تأسيس مشروع متناهي الصغر أو صغير أو متوسط، أو أصحاب المشاريع القائمة الذين

المرضى لا يستطيعون تحمل الأعباء المالية في المشافي «المجانة»
مدير صحة اللاذقية لـ«الوطن»: المشافي العامة غير قادرة على إجراء تحاليل نوعية

اللاذقية - عبيد محمود



يعاني العديد من مرضى القلب من تراجع الخدمات الطبية والصحية في المشافي العامة في اللاذقية التي وصلت إلى حد الانعدام في كثير منها خاصة فيما يتعلق بالخدمات المخبرية وتصوير الرنين في عدد من المشافي الحكومية، إضافة إلى شبه توقف العمليات الجراحية في مشفى الباسل سواء عمليات قسطرة أم تركيب شبكات وصولاً إلى القلب المفتوح. وطالب مرضى قلب، الجهات المعنية بإيجاد حلول لتخفيف الأعباء المادية عنهم بعد فقدان معظم خدمات الأجهزة الطبية المعطلة والمستلزمات الخاصة بإجراءات العمليات القلبية من مكسجات وصمامات وحتى شبكات، متسائلين عن آلية توفيرها في المشافي الخاصة بأسعار خيالية مقابل عدم توفرها في المشافي العامة، وكيف يستطيع القطاع الخاص تأمين ما يلزم من مواد طبية مقابل عجز الجهات العامة عنها؟

وذكر أحد المرضى أن الأعباء المادية التي لا يستطيع المرضى من ذوي الدخل المحدود تحملها نتيجة اضطراب بعض مرضى القلب توجه للعلاج في المشافي الخاصة تزيد الأعراض المرضية مع ارتفاع أجور الخدمات أضعافاً مضاعفة عن سنوات سابقة، تجاوز بعضها عشرات الملايين ليعض العمليات القلبية وما تتضمنه من شراء مستلزمات على نفقة المريض ومنها التحاليل المخبرية، معتبرين أن ما كانت تتغنى به الحكومة عن مجانية العلاج في المشافي العامة بات من الماضي.

كما تساءل مواطنون عن سبب غياب أدوية الأمراض في معظم المراكز الصحية والمستوصفات، سواء للسكري أم الأمراض القلبية وغيرها، محذرين من انعكاسات سلبية على صحة المرضى بسبب عدم قدرتهم على شراء الأدوية من الصيدليات بأسعار باهظة جداً.

مدير الصحة في اللاذقية هوازن مخلوف أكد لـ«الوطن»، أن المشافي العامة بالمحافظة قدمت ٤ ملايين خدمة طبية منذ بداية العام الجاري حتى نهاية شهر تشرين الأول الفائت، كما تم إجراء أكثر من ٩٠٠ ألف تحليل خلال هذه الفترة، وأضاف مخلوف: إن المديرية تعمل وفق

أولويات منها تأمين أجهزة القسطرة القلبية وأجهزة غسل الكلى، موضحاً أن الهيئة العامة لمشفى الباسل لأمراض جراحة القلب هيئة مستقلة ولا يتبع المشفى للمديرية إنما لوزارة الصحة، والمشكلة فيه أن الجهيزات قديمة ومنها جهاز القسطرة وتجاوز عمره ١٤ سنة ومن الصعب أن يقدم الخدمة المطلوبة، وتم تأمين قطع تبديل له بصعوبة ليعود للخدمة منذ نحو شهر، مضافاً: إن هناك كلف مالية هائلة للقطرة وحواجها وتسعى الوزارة إلى تأمين المواد الخاصة بهذه العمليات ومعظمها مستورد من الخارج ويصعب تأمينها في ظل الحصار وقانون قصير، وتعمل العديد من الشركات على تأمينها ولو بكميات قليلة للاستمرارية بالحالات الإسعافية.

وذكر أن المديرية قامت بالتعاون مع الهلال الأحمر الإماراتي بمبادرة لمرضى القلب وتركيب أكثر من ٥٠ شبكة لمرضى في مشفى الباسل باللاذقية، وأشار إلى تطلعات نحو خطط وزارية واتفاقيات مقبلة لتطوير جميع المشافي في اللاذقية ورفدها بأجهزة حديثة.

ولفت مخلوف إلى أن أجهزة الطبقي الجيومي كانت خلال الفترة الماضية خارج الخدمة في جميع المشافي العامة، وحالياً عادت إلى الخدمة من جديد وتم تركيب جهازين جديدين في مشفى جبلة

وحزمة نوفل الوطني، وهذا المشفى تم التوسع فيه به غرف عمليات بعد أن كانت ٤ غرف فقط، وذلك خلال أشهر قليلة، وفيما يتعلق بجهاز الرنين فإنه دخل الخدمة في مشفى التوليد والأطفال، أما أجهزة الأيكو فجميعها في الخدمة ومنها إيكو نوفل جديدة. وحول نقص الأدوية المزمنة في المشافي الأوبوية المزمنة حسب مناقصات الوزارة وتسليمها للمشافي وفقاً للاسترجار المركزي، وفي حال نقص مادة تكون أيضاً مفقودة في السوق وبالصيدليات لعدم إنتاجها من المعمل أساساً، والوضع حالياً أفضل من السابق.

وأردف مدير الصحة بأن مادة الأنسولين دخلت حالياً إلى المراكز الصحية في مدينة اللاذقية، لتكون متوفرة لمرضى السكري الذين تسعى المديرية لإحصائهم ومنع التلاعب بتوزيع المادة إضافة لمراجعة المريض طبيب السكري والتأكد من حجم الجرعة المناسبة له.

كما أن كلف التحاليل الطبية باتت كبيرة جداً في المشافي الحكومية القليلة المالية كمشهكات عالية وهناك تحاليل نوعية غير قادرة المشافي العامة على إجرائها وأشار إلى العمل على خطة جديدة على مستوى المشافي العامة، بتحويل مشفى



من الأرشيف

البطاقة الإلكترونية تعوق استلام الفلاحين للمازوت الزراعي

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: جداول المازوت غير جاهزة عند الزراعة



السويداء - عبيد صيموعة

بدأ موسم زراعة المحاصيل الحقلية التي تبدأ قبل موسم الأمطار وخاصة الشعير منها في منطقة الاستقرار الثالثة في السويداء وما يزال فلاحو المنطقة دون مخصصاتهم من مادة المازوت الزراعي اللازمة لعمل جراراتهم.

وأشار المزارعون ممن تواصلوا مع «الوطن» أن توزيع مادة المازوت هذا الموسم وفق البطاقة الإلكترونية وفق قرار وزارة الزراعة أدى إلى التأخير في حصولهم على مخصصاتهم من المادة الأمر الذي يستعسك سلباً على تنفيذ الخطة الزراعية لهذا الموسم لعدم قدرة الأغلبية على شراء المادة من السوق السوداء. وأضاف إليها أن جداول توزيع مادة المازوت للأغلبية من المزارعين لم يتم تجهيزها من الوحدات الإرشادية من جراء نتيجة استكمالهم الأوراق البوتوية اللازمة للبطاقة الإلكترونية وخاصة البيانات العقارية التي يتطلب الحصول عليها وقتاً ليس قصيراً.

كما أشار مزارعو بعض القرى في منطقة صلخدن أن التنظيم الزراعي الذي يعد من أهم الأوراق البوتوية ما زال بشكل أهم عقبة في وجه المئات منهم لعدم قدرتهم من الحصول على سندات تملك بهذه الأراضي ما أدى إلى تعذر منحهم التنظيم الزراعي المطلوب، كما أن عدم وجود التنظيم كذلك حال دون حصولهم على بذار الشعير والقمح من مؤسسة إكثار البذار.

وتساءل أصحاب الشكوى من المزارعين عن إمكانية تنظيم جميع البيانات المتعلقة بكل حيازة على حدة وبقدرة تفعل البطاقة لمخصصات كل مزارع قبل صدور البطاقة الإلكترونية.

على ساحة المحافظة هناك أكثر من ٣٥ ألف مزارع حيث أبدى جميع المزارعين تخوفهم من عدم قدرتهم الحصول على مخصصاتهم من المازوت الزراعي مع بداية الموسم الزراعي القادم مطالبين بضرورة إيجاد آلية إسعافية من الجهات المعنية لتأمين مادة المازوت مقترحين أن يتم توزيع ليتر مازوت عن كل دونم يراد زراعته لتيسير الأمور ريثما يتم استكمال البيانات المطلوبة على أن تقوم المديرية واتحاد الفلاحين بخصم تلك الكميات من مخصصات كل مزارع في حال صدور البطاقة الإلكترونية.

بدوره معاون مدير الزراعة في السويداء علاء شهبب أوضح لـ«الوطن» أنه على كل مزارع يمتلك أراضي للمحاصيل الحقلية مراجعة الوحدة الإرشادية التي تتبع لها مصححاً معه تنظيمياً زراعياً جديداً لأرضه مع صورة للهوية الشخصية وصورة عن بطاقة تكامل للتأكيد على الرقم لأن أي خطأ في أي رقم للبطاقة يتم رفضها من برنامج تكامل وبالتالي سيؤخر عملية توظيف المادة على البطاقة الإلكترونية ويؤدي إلى التأخير في الحصول على المخصصات، مؤكداً ضرورة وجود ضمان تنفيذ الخطة الزراعية.

وجود التنظيمات الزراعية لتلك الأراضي لدى مديرية الزراعة. بدوره أوضح رئيس اتحاد فلاحي السويداء حمود الصباغ لـ«الوطن» أنه نتيجة بعض الإشكاليات التي رافقت حصول المزارعين على تنظيم زراعي أدى إلى بقاء جداول المازوت غير جاهزة لدى مديرية زراعة السويداء، كما انعكس على الفلاحين سلباً نتيجة عدم الحصول على مادة المازوت قبل بدء الموسم الزراعي مؤكداً ضرورة الإسراع بتوزيع المادة على الفلاحين لضمان تنفيذ الخطة الزراعية.